

وقفة مع الخنازير

بقلم د. حسن نافعة

اعتراض البعض على قرار الحكومة المصرية ذبح الخنازير في مصر، كإجراء احترازي لمحاصرة فيروس اقترن باسمها وأصاب بعضها في الخارج ومنع تحوله إلى وباء، هو أمر طبيعي ومفهوم وله ما يبرره علميا وموضوعيا، فالدول التي ظهر فيها الفيروس لم تقدم على إجراء من هذا النوع لأنها لا ترى له ضرورة صحية في الوقت الحاضر، ومنظمة الصحة العالمية، وهي الهيئة الدولية المسؤولة عن مكافحة الأوبئة، لم تنصح به كوسيلة فعالة من وسائل مكافحة الوباء أو الوقاية منه،

أما أسباب ذلك فهي كثيرة، فإلى جانب الرغبة في الحفاظ على ثروة وطنية وعدم التفريط فيها إلا عند الضرورة القصوى، توجد أسباب أخرى علمية تتعلق بطبيعة الفيروس نفسه، فهذا النوع من الفيروسات، أو فلنقل جيله الحالي، قابل للانتقال، ليس فقط من الخنازير المصابة إلى الإنسان وبالعكس

ولكن أيضا من الإنسان المصاب إلى أي إنسان آخر، مثلما تنتقل الأنفلونزا البشرية العادية، لذا فهو يختلف كثيرا عن الفيروس المسبب لمرض «أنفلونزا الطيور» الذي ينتقل إلى الإنسان من الطيور المصابة به فقط، ومن هنا خطورته الشديدة كوباء قابل للانتشار بسرعة.

ولأن عدوى «أنفلونزا الخنازير» دخلت الآن مرحلة الانتقال من وإلى البشر، فإن التخلص من الخنازير، خاصة غير المصابة بالفيروس، يصبح أمرا ليس فقط غير ضروري ولكن بلا جدوى أيضا، خصوصا على المدى القصير.

وحالة الغضب والثورة التي أثارها هذا القرار لدى الجماعات المتضررة منه - مربي الخنازير وجامعي القمامة - يمكن فهمها أيضا، فمن حق هؤلاء أن يطالبوا بتعويض عادل عن الأضرار التي ستلحق بهم جراء تطبيق هذا القرار، قد يأخذ شكل تعويض مادي عن خسارة رؤوس أموالهم أو جانب منها، أو شكل إعادة التأهيل لوظائف أو أعمال أخرى إذا ما طلب منهم ترك المهنة، أو شكل تهيئة بيئة معيشية مناسبة في حالة ما إذا تقرر نقل نشاطهم بعيدا عن التجمعات السكنية، فهذه مطالب طبيعية لمواطنين يمارسون نشاطا مهنيا لا يحرمه القانون، تقابلها حقوق لا بد من الاعتراف بها للدولة في إطار مسؤوليتها في الحفاظ على الصحة العامة والنظافة.

وربما أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لأقول إنني على استعداد لتفهم دوافع البعض بل والدفاع عن حقه في إثارة نقاش عام حول جدوى تربية خنازير لا تقتات إلا على القمامة، وهو أمر لا مثيل له في أي مكان آخر في العالم، في بلد إسلامي لا تتناول

الأغلبية الساحقة من سكانه لحم الخنزير. غير أننى أعتقد أنه يجب أن تحكم هذا النقاش ضوابط عامة أهمها:

• أن يكون مدفوعا بالحرص على مصلحة أو لدرء خطر أو مفسدة

٢- أن يحىء مدعما بحجج وأسانيد علمية تثبت أن الأضرار الناجمة عن استمرار وضع معين أكبر من المنافع المتحققة من إزالته

٣- أن تكون المعايير المستخدمة، فى تحديد طبيعة وحجم المصالح أو الأضرار، عامة ومتفقاً عليها من جميع الأطراف، وليست خاصة بجماعة دينية أو فئوية معينة، فمعايير النفع العام» أو «المصلحة العامة» يسهل التوصل إلى إجماع حولها، أما معايير الحلال والحرام فهى نسبية تختلف باختلاف الأديان والمذاهب، ومن ثم يستحيل التوصل إلى إجماع حولها، ولأن من حق كل مواطن ممارسة حياته بالطريقة التى يريدها، فلا يوجد مبرر لتقييد سلوكه إلا فى إطار الالتزام العام باحترام القانون

لذا أشعر بقلق شديد من المنحى الذى اتخذه نقاش دار فى مصر مؤخرا حول قرار الحكومة التخلص من الخنازير كلها دفعة واحدة، بالإعدام أو بالذبح، وليس فقط ما يثبت إصابته منها بالفيروس القاتل، إذ سرعان ما انحرف النقاش حول موضوع، كان يجب أن يظل فى الأساس محصورا فى جوانب محددة، تتعلق بعلاقته بالصحة العامة والنظافة والمظهر الحضارى للمدن والتجمعات السكنية، وحولها إلى قضية طائفية، رأى فيها البعض دليلا إضافيا على وجود تمييز واضطهاد منهجى ضد أقباط مصر، وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن وباء أشد خطورة وفتكا ضرب المجتمع السياسى وتمكن منه بعد أن استوطن فيه وأصبح يهدد الجسد المصرى كله بفقدان المناعة.. فكيف وصلنا إلى هذه الحالة؟

للإجابة عن هذا السؤال، أدعو القارئ، إلى أن يتأمل معنى سلوك الأطراف التى اشتبكت معا، لأسباب ودوافع مختلفة، فى «معركة الخنازير» هذه، كى تدرك إلى أى مدى تحولت البيئة السياسية فى مصر إلى بيئة ملوثة تهدد الجميع، وهى

١- **الحكومة:** والتى كان عليها أن تتحرك فورا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع المصرى من وباء ظهر جليا أنه يقترب بسرعة من حدودها، وبدلا من دراسة الموضوع من جميع جوانبه دراسة علمية، لبلورة البدائل المتاحة ثم ترتيبها بناء على حسابات المكسب والخسارة المتوقعة، تمهيدا لاختيار الأفضل من بينها، أى الأكثر فعالية فى مقاومة الداء والأقل كلفة، اتخذت كالعادة قرارا بدا واضحا أنه عشوائى، ومتعجل، وغير مدروس

ولأن الحكومة لم تكلف نفسها شرح مبررات القرار وتوضيحها للناس، كي يتفهموا الحكمة من ورائه ويقتنعوا أنه البديل الأفضل، فقد كان من الطبيعي أن يخضع لمساومة والابتزاز ومن ثم للتغيير. لذا طرح في البداية على أنه قرار «إبادة» ثم تراجع إلى «ذبح»، وقد ينتهي إلى شيء آخر أو لا شيء.

٢- جماعة الإخوان: وكان عليها، بوصفها كتلة المعارضة السياسية الأكثر تمثيلا في البرلمان، أن تبدى اهتماما بموضوع على هذه الدرجة من الخطورة. لكنها بدلا من

التعبير عن قلقها من وباء يهدد الجميع، مسلمين ومسيحيين، راح بعض أفرادها، كالعادة، يدفع بالنقاش إلى مناطق وعرة، مطالبا بإبادة «هذا الحيوان النجس في بلد الأزهر». وهذا خطاب أقل ما يقال فيه أنه يعكس عدم نضج سياسى خطر ومكلف

٣- أقباط الداخل: والذين أحسوا أنهم مستهدفون بالقرار، ولأن معظم العاملين في مجال تربية الخنازير من الأقباط، فضلا عن أن جماعة الإخوان بدت الأكثر تشددا في موقفها، فقد كان من الطبيعي أن يتشكك البعض في الدوافع الحقيقية لقرار ليس له ما يبرره صحيا أو علميا، لكنهم بدلا من مناقشة القرار بشكل عقلانى وعلمى في ضوء ما هو معروف مسبقا عن طريقة الحكومة في اتخاذ القرار، راح البعض يشم فيه رائحة «طائفية» ويتعامل معه على هذا الأساس. وهذا خطاب أقل ما يقال فيه إنه مفرط في حساسيته إلى درجة التجنى والانسياق نحو مزالق خطيرة

٤- أقباط الخارج: وقد رأت أن من واجبها مناصرة «إخوانها في الدين»، ظالمين كانوا أم مظلومين، فقد راحت بعض التنظيمات المشبوهة تنفخ في النار المشتعلة وتحاول تأجيجها، وكان هذا أحد الدوافع الرئيسية التي دفعتنى لكتابة هذا المقال وتأجيل الكتابة فيما كنت قد بدأت الحديث فيه الأسبوع الماضى

فقد وصلتني عبر البريد الإلكتروني رسالة كان يتم تبادلها طوال الأسبوع الماضى، موقعة من شخص اسمه موريس صادق، يصف نفسه بأنه محام، ورئيس الجمعية القبطية، عضو نقابة المحامين والمستشار القانونى بالولايات المتحدة، ورغم معرفتى المسبقة بتعصب الشخص وتطرفه، فإننى ذهلت من اللغة التى استخدمها فى هذه الرسالة والتى تجاوزت كل الخطوط الحمراء، وقد ترددت كثيرا فى أن أقتبس منها أو أشير إلى اسم صاحبها، لكننى أفترض أنها وصلت إلى مئات الآلاف من مستخدمى الشبكة العنقودية ومن ثم لزم التنبيه والتحذير.. تقول إحدى فقراتها بالنص:

بها ٤٥٧ خنزيرا، المنيا ٤ حظائر بها ١٥١
خنزيرا، سوهاج توجد بها حظيرة بها ٧٥
خنزيرا و ٦ أكتوبر توجد ٤٦٦ حظيرة بها
١٧،٧٥٠ وحلوان ١٧٩ حظيرة بها ٤٦٩، ٢٠
خنزير.

في البداية لم يستبعد عبدالنبي محمد عبدالعال
سكرتير شعبة الثروة الداجنة بالغرفة التجارية
بالقاهرة تسريب لحوم الخنازير الى الاسواق،
خاصة محال اللحوم والكفتة، ومصانع اللحوم
المحفوظة، مؤكدا ان هذا الامر وارد جدا في
ظل انهيار اسعار لحوم الخنازير نظرا للذبح
الجماعي لها.

وأيد د. عبدالعزيز السيد رئيس شعبة الثروة
الداجنة بغرفة تجارة القاهرة احتمالات تسريب
لحوم الخنازير الى اسواق المناطق الشعبية
بصفة خاصة في ظل الحالات الاقتصادية
الخانقة، وطالب الاجهزة البيطرية بتكثيف
حملاتها علي المحال والاسواق، لمنع تداول
لحوم الخنازير في مصانع اللحوم المحفوظة
وبيعها بأثمان ضئيلة.

وتوقع بعض المربين انخفاض اسعار اللحوم
ووصولها الي ٥ جنيهات للكيلو بعد ان كان
ثمنها ٢٠ جنيها قبل قرار الحكومة بالاعدام
والذبح.

بها ٤٥٧ خنزيرا، المنيا ٤ حظائر بها ١٥١
خنزيرا، سوهاج توجد بها حظيرة بها ٧٥
خنزيرا و ٦ أكتوبر توجد ٤٦٦ حظيرة بها
١٧،٧٥٠ وحلوان ١٧٩ حظيرة بها ٤٦٩، ٢٠
خنزير.

في البداية لم يستبعد عبدالنبي محمد عبدالعال
سكرتير شعبة الثروة الداجنة بالغرفة التجارية
بالقاهرة تسريب لحوم الخنازير الى الاسواق،
خاصة محال اللحوم والكفتة، ومصانع اللحوم
المحفوظة، مؤكدا ان هذا الامر وارد جدا في
ظل انهيار اسعار لحوم الخنازير نظرا للذبح
الجماعي لها.

وأيد د. عبدالعزيز السيد رئيس شعبة الثروة
الداجنة بغرفة تجارة القاهرة احتمالات تسريب
لحوم الخنازير الى اسواق المناطق الشعبية
بصفة خاصة في ظل الحالات الاقتصادية
الخانقة، وطالب الاجهزة البيطرية بتكثيف
حملاتها علي المحال والاسواق، لمنع تداول
لحوم الخنازير في مصانع اللحوم المحفوظة
وبيعها بأثمان ضئيلة.

وتوقع بعض المربين انخفاض اسعار اللحوم
ووصولها الي ٥ جنيهات للكيلو بعد ان كان
ثمنها ٢٠ جنيها قبل قرار الحكومة بالاعدام
والذبح.

وحذر د. ابراهيم البنداري مدير عام الطب الوقائي بالهيئة العامة للخدمات البيطرية من ان علامات الخطورة تزداد يوما بعد يوم، خاصة ان فيروس انفلونزا الخنازير ظهر بشكل مختلف عن بداياته ليؤثر بشكل اكثر شراسة حيث أصبح موجودا لوقت طويل داخل جسم الانسان ويسبب وباء خلال الفترة المقبلة، مما يؤكد أن الفيروس بدأ يتحول بالفعل ليبدأ بالعدوي من انسان الي انسان او من الخنزير الي الانسان، لافتا الي ان الخنزير هو الحيوان الوحيد الذي يصاب بفيروس الانفلونزا الادمية والداجنة معا.

هذا بالاضافة الي ان الابحاث أثبتت علي مر التاريخ ان الخنزير هو اكبر وعاء يحمل كل الفيروسات التي قد تنتقل الي الانسان وتسبب وباء عالميا.

ومن هنا جاءت اهمية القرار الذي اتخذته الحكومة باعدام وذبح الخنازير، وبما ان أماكن تجمعات الخنازير التي اخذت منها معروفة، وكذلك الاعداد فبالتالي سيكون هناك متابعة لمصادر هذه الخنازير وكيفية التصرف فيها، ذلك عن طريق الاطباء البيطريين بالمديريات التي يقع في نطاقها هذه التجمعات من الخنازير. وهناك أيضا مرور دوري من اطباء ادارات تفتيش اللحوم بالمديريات وكذلك الادارة المركزية للصحة العامة، والمجازر بالهيئة

العامه للخدمات البيطرية للتأكد من توجه هذه اللحوم للوجهة الصحيحة.

وعن الصلاحيات ومدى خطورة المرض في اللحم يضيف د. ابراهيم البنداري أنه بالنسبة للحوم الخنازير فلا خوف علي الاطلاق من تناولها طالما تم طهيها جيدا وينصح بعدم اكلها نيئة، أما بالنسبة لصلاحياتها، ونظرا لحفظها في ثلاجات تجميد فستكون الصلاحية لمدة ٦ أشهر وتصبح اللحوم صالحة في خلال هذه الفترة ويتم التفتيش دائما عليها للتأكد من عدم انتهاء صلاحيتها.

وقالت مديرة مديرية الطب البيطري بمحافظة القاهرة سعاد الخولي انه تم اعلان حالة الطوارئ القصوي بين الاطباء البيطريين، والتنسيق مع الشؤون الصحية والشرطة لشن حملات مفاجئة علي الاسواق في محاولة لمنع تداول لحوم الخنازير التي انهارت اسعارها بصورة ملحوظة.

ويؤكد د. حسن شوقي رئيس الادارة المركزية للصحة العامة والمجازر انه منذ بداية عمليات الذبح، تم تكوين فريق عمل مابين شرطة التموين وبين ادارة التفتيش علي اللحوم، للقيام بحملات مكثفة علي الاسواق ومصانع تصنيع اللحوم للتأكد من عدم تسريب هذه اللحوم للتصنيع.

أما حامد سماحة رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية فأكد ان الثلاجات المتاحة قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من اللحوم وان طاقة التبريد كافية جدا لان الخنازير التي يتم اعدامها اكثر بكثير من التي تذبح.

واضاف انه توجد ثلاجة بمجزر القاهرة بالبساتين تستوعب ١٥ طن لحم خنزير، كما امر محافظ القاهرة بعمل ثلاجة اخري تكفي لاستيعاب ٢٥٠ طنا، وسوف يتم الانتهاء منها وتجهيزها خلال الشهر القادم. ويناشد حامد سماحة مربى الخنازير في محافظة الجيزة بسرعة التوجه الى الاسكندرية للذبح بمجزر العامرية وذلك لان محافظة القاهرة منعت قيام أي محافظة اخري بالذبح الا بعد الانتهاء من ذبح خنازيرها.